استمرار الجهود الحكومية في تعزيز بيئة الأعمال وتنويع القاعدة الاقتصادية أسهم في جذب صافي تدفقات بقيمة 126,4 مليون دينار خلال 2025

الكويت استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة بـ 1,36 مليار دينار.. في 5 سنوات

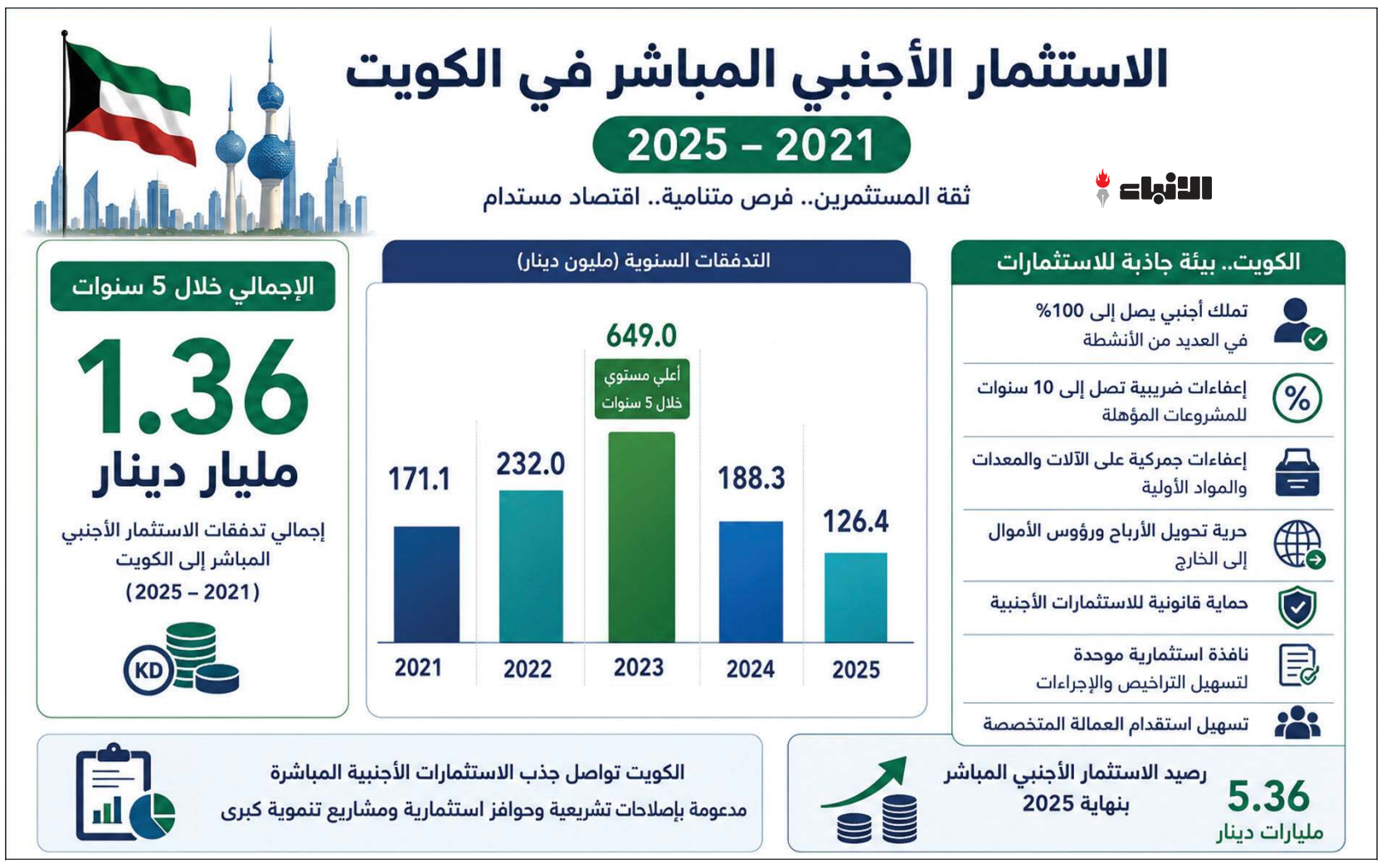

أحمد مغربي

رغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، واصلت الكويت استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدعومة بحزمة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والحوافز الاستثمارية التي عززت جاذبية بيئة الأعمال، وساهمت في ترسيخ مكانة البلاد كوجهة استثمارية واعدة في المنطقة.

وتظهر البيانات التي اطلعت عليها «الأنباء» أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الكويت خلال الفترة من 2021 إلى 2025 بلغ نحو 1,36 مليار دينار، ما يعكس استمرار ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الكويتي ومقوماته الأساسية، وفي مقدمتها الاستقرار المالي والنقدي، وقوة القطاع المصرفي، والمشروعات التنموية الكبرى التي تنفذها الدولة ضمن رؤيتها الاقتصادية طويلة الأجل.

وعملت الكويت خلال السنوات الماضية على تطوير البيئة الاستثمارية من خلال منح المستثمر الأجنبي مزايا متعددة عبر هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، شملت السماح بالتملك الأجنبي الكامل للمشروعات في عدد من الأنشطة الاقتصادية، وتسهيل إجراءات التأسيس والترخيص، وتوفير نافذة استثمارية موحدة تختصر الدورة المستندية، إلى جانب تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية للمشروعات المؤهلة وفقا للضوابط المعتمدة.

وتعززت جاذبية السوق المحلي كذلك من خلال استمرار تنفيذ مشروعات البنية التحتية، والتوسع في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتطوير التشريعات المرتبطة بممارسة الأعمال، وهي عوامل ساهمت في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع قدرته على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وعلى صعيد الأداء السنوي، سجلت الكويت خلال عام 2021 تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت 171,1 مليون دينار، في مرحلة اتسمت بالتعافي التدريجي من تداعيات جائحة كورونا وعودة النشاط الاقتصادي العالمي.

وفي عام 2022، ارتفعت التدفقات إلى 232 مليون دينار، بزيادة بلغت 60,9 مليون دينار مقارنة بعام 2021، مستفيدة من التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الإنفاق والاستثمار. أما عام 2023، فقد شهد قفزة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت لتصل إلى 649 مليون دينار، وهو أعلى مستوى مسجل خلال السنوات الخمس، بما يعادل نحو 47,5٪ من إجمالي التدفقات المتراكمة خلال الفترة بأكملها، ما يعكس تنامي اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الكويتي خلال ذلك العام.

وفي عام 2024، بلغت التدفقات 188,3 مليون دينار، ورغم تراجعها مقارنة بالمستويات الاستثنائية المسجلة في عام 2023، فإنها حافظت على مسار إيجابي يؤكد استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

وخلال عام 2025، سجلت الكويت تدفقات استثمار أجنبي مباشر بقيمة 126,4 مليون دينار، لتواصل بذلك جذب استثمارات جديدة للعام الخامس على التوالي، في ظل استمرار الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال وتنويع القاعدة الاقتصادية وجذب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة.

وبذلك، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية العام الماضي ما قيمته 5,36 مليارات دينار.

وتؤكد هذه الأرقام أن الكويت نجحت خلال السنوات الأخيرة في الحفاظ على تدفقات إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر رغم التقلبات الاقتصادية العالمية، مستفيدة من متانة اقتصادها وموقعها الاستراتيجي وبيئتها التشريعية المتطورة، فيما تبقى المشروعات التنموية الكبرى والإصلاحات الاقتصادية المستمرة من أبرز المحركات الداعمة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات المقبلة.

سياسات ترامب والحروب التجارية عززت جاذبية العملة الموحدة رغم استمرار هيمنة الدولار

لاغارد: اليورو يكتسب صفة الملاذ الآمن.. مع تراجع دور الدولار

فرانكفورت ـ أ.ف.ب: رأى البنك المركزي الأوروبي أن قرارات بارزة اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال العام الماضي أخلت بالسلوك التقليدي للدولار كملاذ آمن، ما أتاح لليورو أن يؤدي هذا الدور عند وقوع توترات في الأسواق.

وأوضحت رئيسة المصرف المركزي الأوروبي كريستين لاغارد في مقدمة التقرير السنوي للمؤسسة عن الدور الدولي للعملة الموحدة، أن «بعض المؤشرات أظهرت أن اليورو تصرف كعملة ملاذ آمن خلال عدد من موجات النفور من المخاطرة عام 2025 وبداية 2026».

وأشار التقرير إلى أن من الأحداث التي ساهمت في ذلك، الحرب التجارية التي أطلقها دونالد ترامب في أبريل 2025 ضد عدد كبير من الدول الحليفة، ودعمه تحقيقا قضائيا يستهدف رئيس الاحتياطي الفيدرالي، إضافة إلى تهديد جديد في مطلع 2026 بفرض رسوم جمركية على الواردات الأوروبية في سياق توترات حول غرينلاند.

وفي كل مرة، كان الدولار يتراجع أمام العملات الرئيسية، بما فيها اليورو، فيفقد مؤقتا دوره المعتاد كعملة ملاذ آمن.

إلا أن المصرف المركزي الأوروبي لاحظ أن هذا التطور لم يؤثر على هيمنة الدولار العالمية، بفضل عمق الأسواق المالية واستمرار جاذبية الأصول الأميركية.

وأضاف التقرير أن اليورو لا يزال في المرتبة الثانية عالميا من حيث حجم استخدامه في مجالات التجارة وإصدار الديون واحتياطيات الصرف.

ومنذ بداية الحرب في الشرق الأوسط، تراجع سعر صرف اليورو بفعل ارتفاع أسعار النفط.

وأدى إغلاق مضيق هرمز إلى زيادة استخدام نظام الدفع الصيني عبر الحدود (CIPS)، بما يعزز تنامي الدور الدولي لليوان (أو الرينمنبي).

وأشارت لاغارد إلى أن ثمة عوامل قد تفقد اليورو بعضا من أهميته، إذ تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى زيادة الطلب على الذهب، بينما يتواصل نمو وسائل الدفع البديلة والعملات المشفرة كالعملات المستقرة المرتبطة بالدولار.

لكنها رأت في المقابل أن اليورو يمكن أن يستفيد أيضا من هذه التطورات، بشرط أن «يترجم المسؤولون الأوروبيون الأقوال إلى أفعال» لجهة استكمال اتحاد أسواق رأس المال، بهدف الجذب الدائم للاستثمارات، حتى في المراحل التي يطغى فيها انعدام الوضوح.

كريستين لاغارد

مع تراجع الواردات لأدنى مستوى في عقد

الصين قد تلجأ إلى السحب من مخزونات النفط

العربية: قال محللون ومسؤولون في قطاع النفط إنه من المتوقع أن تلجأ الصين إلى سحب كميات أكبر من مخزوناتها القياسية من النفط الخام، في ظل قيام شركات التكرير بخفض وارداتها بشكل أكبر مع الحفاظ على قيود الإنتاج لتقليل خسائر التكرير إلى أدنى حد ممكن في ظل ضعف الطلب على الوقود.

ويؤدي ضعف الطلب من أكبر مستورد للنفط الخام في العالم إلى كبح أسعار النفط العالمية جزئيا، وهوت أسعار النفط 19٪ في مايو الماضي رغم استمرار توترات وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران ومواصلة إغلاق مضيق هرمز الذي كان يمر عبره خمس إمدادات النفط العالمية للشهر الثالث على التوالي.

ونفذت بكين مجموعة من الإجراءات لتقليل تأثر البلاد بارتفاع أسعار النفط الخام، بما في ذلك زيادة عمليات التنقيب عن النفط محليا، وفرض قيود على صادرات الوقود، وتوفير حصص استيراد إضافية لتشجيع شراء النفط الروسي والإيراني بأسعار مخفضة، وفقا لوكالة «رويترز».

ووفقا لشركة كبلر، ربما تكون واردات الخام المنقولة بحرا قد تراجعت في مايو الماضي إلى أدنى مستوى لها في عقد عند 6,451 ملايين برميل يوميا من 8,1 ملايين برميل يوميا في أبريل.

وقدرت شركة فورتكسا لتتبع السفن واردات مايو بما يتراوح بين 7 ملايين و7,5 ملايين برميل يوميا، ويأتي هذا بعد أن تراجعت واردات الصين الإجمالية من الخام في أبريل 20٪ على أساس سنوي إلى 9,3 ملايين برميل يوميا.

كوريا الجنوبية تنتزع المركز السادس عالمياً متقدمة على الهند بدعم طفرة الذكاء الاصطناعي

137,38 تريليون دولار.. القيمة السوقية لأكبر 10 بورصات في العالم

ارتفعت القيمة السوقية المجمعة لأكبر 10 أسواق أسهم في العالم إلى نحو 137,38 تريليون دولار، ما يعكس استمرار هيمنة الأسواق الكبرى على حركة رؤوس الأموال العالمية، وسط تنامي الاستثمارات المرتبطة بقطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وتصدرت الولايات المتحدة قائمة أكبر أسواق الأسهم في العالم بقيمة سوقية بلغت 79,47 تريليون دولار، مستحوذة بمفردها على نحو 57,8٪ من إجمالي القيمة السوقية لأكبر 10 أسواق عالمية، تلتها الصين في المركز الثاني بقيمة 15,09 تريليون دولار، ثم اليابان ثالثا بقيمة 8,63 تريليونات دولار.

وجاءت هونغ كونغ في المرتبة الرابعة بقيمة سوقية بلغت 7,24 تريليونات دولار، فيما احتلت تايوان المركز الخامس بقيمة 5,15 تريليونات دولار، مستفيدة من الزخم القوي لشركات التكنولوجيا وأشباه الموصلات.

وفي تطور لافت على خريطة أسواق المال العالمية، تمكنت كوريا الجنوبية من التقدم إلى المركز السادس عالميا بعد أن تجاوزت الهند للمرة الأولى منذ سنوات، حيث بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق الكورية نحو 5,04 تريليونات دولار، مقابل 4,84 تريليونات دولار للسوق الهندية التي تراجعت إلى المركز السابع عالميا.

وبحسب بيانات جمعتها وكالة «بلومبرغ»، ارتفعت القيمة السوقية للشركات الكورية المدرجة بنسبة 86٪ خلال العام الحالي لتتجاوز حاجز 5 تريليونات دولار، مدعومة بالأداء القوي لشركات التكنولوجيا وأشباه الموصلات، وعلى رأسها شركتا «سامسونج إلكترونكس» و«إس كيه هاينكس»، اللتان استفادتا من الطفرة العالمية في الطلب على تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، مع استفادة سوق الأسهم في كوريا من عاملين داعمين، إذ تزامن سعي الرئيس لي جاي ميونغ لإصلاح الشركات مع بروز الذكاء الاصطناعي كأحد أبرز مجالات الاستثمار.

في المقابل، واجهت سوق الأسهم الهندية ضغوطا متعددة تمثلت في ضعف الروبية، واستمرار التدفقات الأجنبية الخارجة، إلى جانب محدودية الشركات المدرجة المرتبطة بشكل مباشر بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي مقارنة بالأسواق الآسيوية المنافسة.

وعلى صعيد ترتيب أكبر أسواق الأسهم العالمية، جاءت كندا في المركز الثامن بقيمة سوقية بلغت 4,53 تريليونات دولار، تلتها المملكة المتحدة في المركز التاسع بقيمة 3,94 تريليونات دولار، فيما حلت فرنسا عاشرا بقيمة سوقية بلغت 3,45 تريليونات دولار.

ويعكس صعود كوريا الجنوبية إلى المركز السادس عالميا التحول المتسارع في موازين أسواق المال الدولية، حيث باتت شركات الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل خريطة أكبر البورصات العالمية، وسط توقعات باستمرار المنافسة بين الأسواق الآسيوية على جذب الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا.